سمو الرئيس مع وزير الداخلية بعد انتهاء استجواب هايف (تصوير: صالح محمد)

سمو الشيخ صباح الخالد ملوحاً «للنواب»

كيف نحاسبه على قضايا لم تحدث في عهده

هايف: المجلس والحكومة في مركب واحد اسمه الكويت وعلى الجميع أن يحافظ عليها من الغرق

■ الأخطاء الفادحة التي تمس أمن البلاد أو كرامة المواطن أو الحريات الشخصية لا يمكن المجاملة فيها

■ المناصب ليست تشريفًا إنما هي تكليف ومن يكلف بالمنصب يجب أن يكون حريصاً وأميناً على الدولة

■ «التسريبات» لم تجد قراراً صائبًا ولو اتخذ الوزير قراراً في وقته لأصبح محل دعم وإشادة الشعب والنواب

الوزير الصالح أثناء تفنيد محاور الاستجواب

■ وزير الداخلية بين أنه تسلم التسجيلات في شهر فبراير الماضي لكن لو اطلع عليها هذا يعني أنه متواطئ

■ جريمة التجسس نهى عنها القرآن قبل الدستور والقوانين وتورط جهاز أمني في جريمة التنصت أمر خطير

■ كان الأجدى بالوزير عدم التهاون بملف بيع الجناسي المزورة للبدون وإحالته إلى النيابة لكنه لم يحرك ساكنًا

ولا وزاره الدفاع، والسفارات أعطتهم كتبًا أن هذه الجنسيات مزورة.

إن مسؤولية الوزير واضحة في هذه القضية من الناحية الشرعية والأخلاقية، ولتقاعس في حسم هذا الملف بمثابة التستر على من تورط فيه وقام بهذا الفعل.

ردود الوزير على محاور الاستجواب غريبة جدًا وهناك تملص من قضية إتلاف الملفات وأيضًا من تسريبات أمن الدولة التي يقول عنها الآن إنها ودية .

«أنا أحمل الكل مسؤوليته أمام هذه التجاوزات طبقًا لنصوص الدستور والقانون وقبلها الشريعة».

الوزير الصالح معقبًا خلال الاستجواب:

مجلس الأمة كلف لجنة حقوق الإنسان بإجراء تحقيق حول هذا الموضوع وأن اللجنة رفعت تقريرها وتمت مناقشة هذا التقرير في 2017 وكان قرار المجلس هو عدم الموافقة على التقرير.

القضية أحيلت إلى هيئة مكافحة الفساد وتم تكليف ديوان المحاسبة للتأكد من المساس بالمال العام، والقضية انتهت جنائيًا منذ خمس سنوات وسقطت بالتقادم.

وفيما يتعلق بالتسجيلات فأنا على استعداد لإطلاع النواب على كل ما لديه وادعوهم للاطلاع على التقرير الخاص بالقضية.

لقد اتخذت إجراءات تجاه الصندوق الماليزي من خلال البروتوكول الموقع مع وحدة التحريات المالية.

وعن بطاقات البدون المنتهية خلال أزمة كورونا فأنا أنه تمت مخاطبة كل الجهات بتمديد صلاحية البطاقات كي يتمكنوا من الحصول على الخدمات كافة.

وبعد انتهاء الاستجواب أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة في نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

وقال الغانم إن النواب الموقعين على الطلب هم خالد العتيبي وثامر السويط والدكتور عبدالكريم الكندري ومحمد المطير ونايف المرداس وحمدان العازمي والدكتور عادل الدمخي وعبدالله فهاد وشعيب المويزري ومحمد هايف.

وأوضح أنه «وفقا للمادتين «101» و«102» من الدستور والمادة «144» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه» مضيفا «وعليه سيتم التصويت على طلب طرح الثقة في جلسة خاصة يوم الخميس الموافق 10 سبتمبر الحالي».

وتنص المادة «101» من الدستور على ان «كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا».

وعن تقديم طلب طرح الثقة تقضي المادة بأنه «لا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة اعضاء إثر مناقشة استجواب موجه إليه ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه».

ووفقا للمادة يكون سحب الثقة من الوزير ب»أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة».

ونصت المادة «143» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أنه «يجوز ان يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة بالوزير على المجلس ويكون طرح موضوع الثقة بالوزير بناء على رغبته أو على طلب موقع من عشرة أعضاء إثر مناقشة الاستجواب الموجه إليه وعلى الرئيس قبل عرض الاقتراح أن يتحقق من وجودهم بالجلسة».

كما نصت المادة «144» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن «يكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة ولو كانوا من أعضاء المجلس المنتخبين ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه».

واستنادا إلى صحيفة الاستجواب المقدمة من النائب هايف فإن المحور الأول من الاستجواب يتناول وفق ما اعتبره النائب «انتهاك الخصوصية بالتجسس والتنصت على المواطنين دون سند من القانون».

ويتطرق المحور الثاني من الاستجواب وفق ما يراه النائب الى «التستر على بعض الجرائم الجنائية ومرتكبيها في إدارتي أمن الدولة والجنائية ومكافأتهم بالترقية والمنصب الاشرافي».

ورفع رئيس مجلس الأمة جلسة المجلس العادية على أن تعقد جلسات خاصة الاسبوع المقبل للنظر في الميزانيات ومناقشة طلبي طرح الثقة في نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التربية ووزير التعليم العالي.

وبعد خروج النواب من القاعدة جدد عدد من النواب الثقة بنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، مستغربين محاسبته على قضايا حدثت في أوقات قبل توليه حقيبة الوزارة.

وقال النواب إن الوزير الصالح الذي نال ثقة النواب في الاستجواب الأول الذي قدم إليه، سينال الثقة مجددا رغم تقديم كتاب طرح الثقة، مؤكدين أن الوزير بات رمزا للإصلاح.

وأضافوا «استمعنا إلى مرافعة النائب المستجوب محمد هايف وتفنيد المحاور من قبل الوزير ولا نملك غير تجديد الثقة بالوزير الذي طالت قراراته بؤر الفساد.

وقال النائب فيصل الكندري إنه من المعيب أن يحاسب وزير الداخلية على قضايا حدثت قبل توليه الوزارة، وعموما أنس الصالح نال ثقة الشعب في الاستجواب السابق، وسينالها في هذا الاستجواب لأنه أصبح رمزاً للإصلاح بقراراته التي طالت بؤر الفساد.

وثمن النائب حمد سيف أداء وردود وزير الداخلية أنس الصالح في الاستجواب المقدم له، مؤكدا تجديد الثقة فيه وعموما الاستجواب لا يرتقي لطرح الثقة، مطالبا وزير الداخلية بالاستمرار على النهج نفسه، والأداء الوزاري الذي أشاد به الجميع.

وقال النائب الدكتور حمود الخضير إنه بعد سماع الاستجواب المقدم من النائب محمد هايف الى وزير الداخلية أنس الصالح فإنه يعلن عن تجديد الثقة بالوزير وعدم موافقته على طرح الثقة.

وأعلن النائب طلال الجلال، بعد سماع محاور الاستجواب المقدم من النائب محمد هايف، عن تجديد الثقة بوزير الداخلية أنس الصالح.

وجدد النائبين خلف دميثير وفراج العربيد الثقة بوزير الداخلية أنس الصالح.

وقال النائب سعد الخنفور إنه «بعد الاستماع لمرافعة النائب محمد هايف وتفنيد محاور الاستجواب من الوزير أنس الصالح، فإنني أعلن تجديد الثقة بالوزير».

وأعلن النائب راكان النصف عن تجديده الثقة في وزير الداخلية أنس الصالح ووزير التربية د. سعود الحربي.

وقال النصف: «بعد الاستماع إلى المرافعات في الاستجوابين ، أجدد الثقة في الوزيرين أنس الصالح ود. سعود الحربي».

وأعرب عن شكره للنواب المستجوبين على تفعيلهم للدور الرقابي.

وأعلن النائب يوسف الفضالة تجديد الثقة في نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، بعد سماع المرافعات من النائب محمد هايف ورد وزير الداخلية عليها.

وعلى صعيد متصل أعلن النواب الحميدي السبيعي وماجد المطيري ومبارك الحجرف تأييدهم لطلب طرح الثقة الذي تقدم به 10 نواب.

عيسى الكندري مترئساً جانباً من الجلسة

خالد العتيبي مؤيداً للاستجواب

.. وعلي الدقباسي معارضاً للاستجواب